المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات الاقتصادية العراقية – الايرانية بين أسس التعاون ومحدداته
اسم الكاتب: م.د. فايق حسن الشجيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2242
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 15:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الاقتصادية العراقية -الايرانية بين اسس التعاون ومحدداته

م.د فايق حسن الشجيري(*)

المقدمة :

تحتل العلاقات الاقتصادية اهمية كبيرة في حياةالمجتمعات كونها منفذاً لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية . وقد اقترن النمو الاقتصادي بنمو العلاقات الاقتصادية فهي تعبر عن الرفاهية الاقتصادية وتمثل عملية ربط الاقتصاد الوطني مع اقتصاديات البلدان الاخرى ،من خلال التبادل التجاري وتبادل المصالح والمنافع المشتركة فمع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الافراد والجماعات، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده ،واتسع نطاق التبادل ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية: من حيث ان الدول لا تنتج سائر السلع التي تحتاجها فضلاً عن ان التجارة الخارجية تقوم على توافر المزايا في الاقتصادات المختلفة .وعليه فأن التجارة تعني توسيع دائرة العلاقات والمصالح مع دول العالم الاخرى .

وعلى هذا الاساس انطلق العراق الى ارساء اسس تعاون اقتصادي مع دول الجوار منطلقاً منها الى فضاء اقتصادي عالمي اكثر رحابة . خاصة وان صانع القرار العراقي قد ورث بعد عام ٢٠٠٣ اقتصادياً مفرغاً يعاني المديونية ويعتمد المساعدات الخارجية فالواقع الاقتصادي غير متوازن ،وجميع قطاعات الاقتصاد تعاني من حالة الضعف والتشويه وانخفاض كفاءة الاداء. لذا سيركز بحثنا على علاقات العراق الاقتصادية الاقليمية وتحديداً مع ايران.

منطلقتين من أهمية البحث:**ان كلا الدولتين تقعان في محيط جغرافي ذو أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية فليس في العالم منطقة اكثر اهمية من الشرق الاوسط** . ورغم الاهمية التي يحتلها العراق فأن تأريخه السياسي يظهر لنا بوضوح ان الفرص الضائعة في تطوره كثيرة: بسبب اعتماده سياسات بعيدة عن العقلانية والرشاد. من هنا نجد ان هناك جهداً حقيقياً بذل بعد العام ٢٠٠٣ في الوصول الى انجع الوسائل لإعادة بناء العراق بالاعتماد على عوائد النفط. وعلى هذا الاساس فان علاقات العراق الاقتصادية قد اتسمت بالحراك السريع خاصة مع دول الجوار الجغرافي وبضمنها ايران. وهنا يظهر لنا هدف البحث في بيان كيفية سعي كل من العراق وايران الى تقديم

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

عوامل الالتقاء للمصالح المشتركة، وابراز عناصر التقارب لدى كلٍ منهما. في عالم اضحت المصالح الاقتصادية فيه تلعب الدورالمحوري في تحديد اولويات واهتمامات الدول. وقد انعكست هذه الحقيقة في اسس التعاون الاقتصادي بين العراق وايران.

المبحث الاول: اسس التعاون الاقتصادي:

ان تطور العلاقات العراقية – الايرانية ، يكمن في رغبة الطرفين بناء علاقات اكثر تكاملاً عبر عنها كلا الطرفين العراقي على لسان رئيس وزراءه"نوري المالكي" اثناء زيارته لايران . والطرف الايراني على لسان اكثر من مسؤول مثل رفسنجاني الذي وصف علاقة العراق بأيران ((بأنها نواة سوق اسلامية مشتركة ، يؤكد هذه الرغبة تقارب ديني وجغرافي خاصة وان كلا الطرفين اعضاء في اوبك ويمتلكان موارد تؤهلهما لتعاون مشترك افضل للمستقبل))[1]. واشار رفسنجاني الى ان العوامل المشتركة بين البلدين من ثقافية ودينية وعرقية وتاريخية قد مكنت الشعبين من تعميق تعاونهما وتوثيق روابطهما.[2] لذا نجد تعدد قطاعات التعاون بين البلدين من تبادل السلع والخدمات مروراً بالسياحة والتعاون في مجال الوقود والطاقة الكهربائية .

حيث يستورد العراق سنوياً من ايران ((٨٥٠)) ميغاواط من الطاقة مقابل نصف مليار سنوياً حتى عام ٢٠١٣. اما على الصعيد السياحي فهناك مالايقل عن ((٢)) مليون زائر سنوياً يتنقلان بين العراق وايران. فضلاً عن حجم تبادل تجاري بلغ في عام ٢٠٠٩ (٧)مليار دولار.[3] في اطار تصريح السفير الايراني الجديد في العراق حسن دنائي مؤكداً رغبة الطرفين برفع معدلات التبادل التجاري وقد اشار الى ان بلاده تقوم بسد حاجة العراق من الكثير من السلع والبضائع وتزود بكميات من الوقود والطاقة وعبر عن رغبة بلاده في رفع معدلات التبادل التجاري وفتح افاق جديدة للتعاون . وقد جاء هذا التعبير اقراراً للاتفاق بين البلدين وسعيهما الى رفع معدل التبدل تجاري بينهما ليصل الى ((١٠)) مليارات دولار، وهذه الرغبة اكدها رئيس الوزراء العراقي في زيارته لإيران في عام ٢٠٠٩ وهي الرابعة من نوعها [4].

---

[1] (www.irq.com,شباط٢٠٠٩)

(٢) . راجع ويلفريد بوختا : من يحكم ايران بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، ط١(ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٣) ص ص ٢٥-٣٠ .

[3] (www.cosit.gov.iq2010)

(٤) النشرة الاحصائية لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده داناي بعد لقائه برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حيث قال : "ان اللقاء مع رئيس الحكومة كان مثمرا، وان اهم اهداف الزيارة للعراق هي الاتفاق على بناء السدود والمجمعات السكنية وتطوير العلاقات المصرفية، ومد انبوب نفط من مدينة البصرة وايصاله الى مصفى عابدان في ايران، و سيتم تكرير النفط ومن ثم يعاد بمشتقاته الى العراق ".

وكشف داناي عن اتفاق جرى بين العراق وايران بشأن القطاع الكهربائي ، حيث اتفق الطرفان على ان تغذي ايران، العراق بألف ميكاواط ، ولفت الى ان المبلغ الاجمالي للتبادل التجاري بين البلدين للسنة الماضية بلغ ٢,٨ مليار دولار ، متوقعا ان يصل المبلغ العام المقبل الى(٤) مليارات دولار، موضحا ان عدد الوافدين من العراق الى ايران وصل في العام الماضي الى مليون زائر .[٥]

ووقد اشاد الجانب الايراني بالدعم المقدم من قبل رئيس الوزراء العراقي لعمل الهيئة العليا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران، لافتا الى انه اجرى لقاءات ناجحة ومثمرة مع عدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين في قطاعات النفط والكهرباء والاعمار والتجارة.

وأكد الجانب الايراني دعم بلاده للحكومة العراقية ومساندتها في تحقيق الامن والاستقرار وتنفيذ مشاريع البناء والاعمار والاستثمار.[٦]

واضاف نائب الرئيس الايراني : " سيتم انشاء ثلاث مناطق تجارية حرة في الشيب وزرباطية وباجمان في المستقبل القريب " ، مؤكدا نية طهران بتطوير برنامج السكك الحديدية لأجل ربط العراق بإيران وبدول شرق آسيا وبالبحر الابيض المتوسط .[٧]

وفي الوقت ذاته فقد شدد رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقاءه نائب الرئيس الايراني عن استعداد الحكومة العراقية لتوفير الحماية الامنية اللازمة لجميع الشركات الاستثمارية التي تشارك في اعادة بناء واعمار البلاد.

حيث نقل التلفزيون الايراني عن نائب الرئيس الايراني ((برفيز داوودي)) "ان التعاون سيتطور في مجالات الطاقة او التجارة واعادة الاعمار " . فضلاًعن رغبة الطرفان تنسيق سياساتهما النفطية حتى يكونان قوى ضاغطة تستطيع التحكم بسياسات اوبك ، ومن جهة اخرى تحاول ايران تغطية العجز

([5])**www.brs.com,2009**

([٦])**محمد علي بطيحي:ايران والعلاقات الدولية التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج،(الخليج تحديات المستقبل،ط١، ابوظبي ، مركز الامارت للدراست والبحوث الاستر اتيجية،٢٠٠٥) ص ص ١٧٣-١٧٥.**

([7])**www.irq.com,2005**,ايار

الحاصل لدى العراق من المشتقات النفطية . حيث اعلن ((معتصم اكرم)) وكيل وزارة النفط العراقي في 7/5/2010" ان ايران والعراق اتفقا على تطوير الابار النفطية المشتركة بين البلدين ". كما اتفقا على انشاء مشروع خط انابيب البصرة – عبادان . لتصدير ((150)) الف برميل يومياً من الخام من مدينة البصرة الى مصفات عبادان الايرانية عن طريق خط انابيب مزدوج ، وفي المقابل ترسل ايران : البانزين ، وزيت الغاز والكيروسين الى العراق . حيث تم توقيع العقد في24/6/2005 غير ان العقد لم يطبق واتفقا على تفعيله مرة اخرى عام 2010 .أعلن نائب الرئيس الإيرانى – الذى زار العراق في عام ٢٠١٣– أن كلا من بلاده والعراق اتفقتا على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٢٠ مليار دولار في المستقبل القريب.[٨]

ونقلت قناة (برس تى فى) الإيرانية عن نائب الرئيس الايراني قوله " إن بلاده توافق على زيادة حجم التبادل التجارى مع العراق، والذى من المتوقع أن يصل إلى عشرة مليارات دولار بنهاية العام الجارى، و٢٠ مليار دولار فى المستقبل " .وأشار رحيمى إلى أن المسئولين فى البلدين أجروا مباحثات هادفة وبناءة من أجل تعزيز التعاون المشترك بينهما .[٩]

وقد وقع كل من رحيمى ورئيس الوزراء العراقى نورى المالكى على ست مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون بين البلدين فى عدة قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والصحة والثقافة. اما على صعيد اعادة الاعمار فهناك ((140)) شركة ايرانة تعمل لدى العراق بمختلف الاختصاصات ، فضلاً عن ان ايران وعدة في عام 2010 تقديم قرض للعراق يصل قيمته مليار دولار .

وقد جاء هذا التعاون الاقتصادي متكاملاً مع جهد سياسي وامني عبر عنه كلا الطرفين من خلال توقيع عدة اتفاقيات تنص تعزيز التعاون المشترك ، وتشكيل لجان مشتركة للتنسيق العسكري وضبط الحدود بين الطرفين . هناك حقيقة اساسية تتضح بنأً على معطيات الواقع الاقليمي والدولي لايران فهي لاترغب بالتقارب من تركيا بسبب الخلافات بين جنرالاتها وايات الله في طهران ، اما افغانستان فمستقبلها غير واضح ،لذا فالتقارب مع العراق اصبح رغبة ومطلب ملح بالنسبة الى ايران .اذا اضفنا الى هذه المعطيات تحليل يرتبط بطبيعة على اوربا والولايات المتحدة بأيران يصبح تفسير السلوك الايراني حيال العراق اكثر وضوحاً : فالولايات المتحدة الامريكية تنظر الى ايران على انها بلد زاخر بالثروات يحكمه نظام غريب لانجد له مثيل في العالم .الامر الذي جعل الولايات المتحدة تتعامل مع

---

[8] (www.cosit.gov.iq2010.

[9] (www.brs.tv.com,2005 ايار

ايران بحذر " فما من حركة اسلامية معرضة استطاعت ان تقود ثورة ناجحة كالثروة الايرانية ومن ثم تؤسس نظاماً سياسياً وطنياً ". لذا نجد ان الولايات المتحدة تعلن بأستمرار ان هذا النظام يشكل تهديداً مهماً للعالم الخارجي، وثمة شكوك عميقة ماتزال تساور واشنطن وطهران . اما اوربا فأن علاقتها بايران ليست بأفضل حالاً من الولايات المتحدة : ومع ان كلا الطرفين يرتبطان بعلاقات اقتصادية وسياسية فاعلة الى حد معقول . هذا الامر جعل ايران تفتقد الى شركاء حميمين .[١٠] في واقع الامر ان العزلة الدولية التي فرضت على ايران مثلت عاملاً مهما في تفسير سلوكها السياسي الداعم للعراق ، حيث ترى غالبية القوى السياسية للاخير في النموذج الايراني نموذج حكم ناجح بفضل تمسكه بمبادئ الاسلام وتعاليمه ،وهذا المتغير يفسر اعلاقات بين العراق وايران بوضوح اكبر اذا علمنا ان الغالبية النيابية في البرلمان التي انبثقت عنها الحكومة الحالية تنتمي للتيار الاسلامي . فضلاً عن ان حاجة العراق الى ايران ترتبط بتهيئة ظروف الاستقرار والتفاهم بين القوى السياسية التي ، والحصول على دعم ايران لتحقيق استقرار امني اكبر في العراق يقلل من الاعتماد على الولايات المتحددة ، وبالتالي يضعف فرص تواجدها في العراق .غير ان هذه المعطيات فضلاً عن الجهد والرغبة بالتعاون بين الطرفين تحددها عدة معوقات مهمة . ينبغي على الطرفين التعامل معها بذكاء للحد من تأثيرها في التعاون بين البلدين .

المبحث الثاني: المحددات

ترتبط هذه المحددات بمعطيات الواقع الاقليمي والدولي لكلا الطرفين، حيث ان العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران تمر بفترة تجربة ،وهذه التجربة ستحدد نتائجها على اساس القدرة في تجاوز المحددات وتغليب عناصر التعاون .اذ ان القدرة على التعاطي مع معطيات هذه التجربة هي التي سترسم معالم العلاقات بين الطرفين ممثلة انطلاقة جديدة لمرحلة مغايرة تماماً للمراحل السابقة من تاريخ العلاقات بين الطرفين ، واهم هذه المحددات هي:

١- كلا البلدين يعدان من البلدان النامية وعلى الرغم من أهمية التجارة الخارجية بين المجمعات كونها تمثل منفذاً لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية . الا انها بنفس الوقت مرأة الاقتصاد لانها عاكسة لانتاج القطاعات الاخرى .[١١] واذا كان الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر متخلف فأن مرأة التجارة الخارجية تظهر لنا ان الاقتصاد الايراني ليس اكثر تقدماً

(١٠)جيفري كمب:تأثير البرنامج النوويالايراني في امن الخليج،(في كتابالخليج تحديات المستقبل)،مصدر سبق ذكره،ص٢٥٣.
(١١)بسام الحجار:العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،ط١،بيروت،٢٠٠٣،ص١٣.

من الاقتصاد العراقي لذا هو عاجز عن تلبية جزء كبير من احتياجات العراق لاعادة الاعمار . وهذا يشكل معوق كبير امام رغبة ايران برفع معدل التبادل التجاري مع العراق الى ((10)) مليار دولار .

٢- الايرانيون ارهقهم اقتصاد ريعي يستعصي على الانتعاش لذا فتجارتهم الخارجية تمتاز بانخفاض المرونة ومحدودية التبادل.

٣- المشاكل الحدودية والابار النفطية الخمسة عشر في منطقة الطيب التابعة لمحافظ ميسان فضلاً عن مشاكل شط العرب وهي امور مهمة تلقي بضلالها على صانع القرار العراقي وتحد من توجهات العراق نحو توسيع التعاون الاقتصادي مع ايران .[١٢]

٤- الاتهامات الامريكية لايران بأنها تدعم المجاميع المسلحة في العراق . لذا نجد حكومة المالكي تخطو بحذر في علاقاتها مع ايران اخذة بنظر الاعتبار تحقيق توازن في علاقات العراق الاقليمية .[١٣]

٥- فقدان النموذج الامني المشترك النابع من الارادة المشتركة، هذا الفقدان سوف يؤدي الى الاستمرار بالتدخلات من الجانب الايراني وفقدان الثقة بين الطرفين. الامر الذي يدفع بالعلاقات بين الطرفين بعيداً عن اهداف السياسة الخارجية لايران في المرحلة الحالية الهادفة الى التعاون والمشاركة مع دول المنطقة خاصة العراق الذي اشرنا الى اهميته بالنسبة الى ايران، وذلك لضمان الامن (الجماعي) والتغلب على عقدة التواجد الامريكي في الخليج والعراق.

٦- البرنامج النووي الايراني الذي يمثل عنصر قلق بالنسبة الى العراق الامر الذي من الممكن ان يدفع بالأخير نحو اقامة علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، وسواء اكانت هذه العلاقات ستشتمل صراحة على توفير ضمانات امنية ام لا.

٧- الاختلافات الكبيرة بسبب القطع المتكرر لمصبات مياه الانهار التي تنبع من ايران وتصب في العراق.

٨- سعي العراق الى تحقيق توازن في علاقاته التجارة وعدم الانكشاف بدرجة كبيرة على شركاؤه التجاريون . خاصة وان استيرادات العراق قد بلغت في عام 2009 ((40)) مليار دولار

---

(١٢)انظر: عبد الله الشايجي :الوضع الامني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي (النظام الامني في منطقة الخليج العربي(التحديات الداخلية والخارجية ،ط١، ابوظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٨)ص ـ ص١١٩ ١٢٥.

(١٣) عبد الله الشايجي ، نفس المصدر السابق ،١٢٢ .

سنوياً تسهم الدول الاقليمية بنسبة ((50%)) من تجارة العراق الخارجية التي تميل الى الجانب الاستهلاكي ، لذا يعتمد العراق على دول قريبة لتخفيض التكلفة ، كما ان التحويل المالي اسهل ، واكبر الشركاء التجاريين للعراق هي تركيا ((15)) مليار اما ايران وسوريا والاردن فهم متقاربون تتراوح معدلات التبادل التجاري بين 4-5 مليار دولار سنوياً .[١٤]

و من هنا فأن سياسات الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر لاتبتعد كثيراً عن سياسات الاقتصاد النامي فالواقع الاقتصادي غير متوازن وجميع القطاعات تعاني من حالة الضعف والتشويه وانخفاض كفاءة الاداء .

المبحث الثالث: الولايات المتحدة واعادة تعرف الدور الايراني حيال العراق

حتى نستطيع تعريف هذا الدور الجديد نحتاج الى تقديم توصيف لطبيعة الصراعات المواجهة لايران . وان كان هذا الامر موضع رفض من قبل الولايات المتحدة فكما اشرنا في بداية البحث الولايات المتحدة ستعتمد على الجماعات لا الدول لتحقيق اهدافها.وحتى الاتفاق الذي وقع في ١١ يونيو ٢٠١٤ مع الولايات المتحدة لم يكن الغرض منه انهاء التوتر في العلاقات بين الطرفين بقدر كونه اتفاق يثير قلق دول الخليج العربية، لاسيما المملكة العربية السعودية،التي صُدمت من الصفقة وشعرت أنها وصلت إلى مرحلة حرجة جدّاً تولدت لديها خاوف بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن المنطقة،خاصة مع خروج القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، وإسقاطات الربيع العربي[١٥].حيث تثار مخاوف هذه الدول على صعيد الشرق الاوسط ،لاعلى صعيد الخليج العربي حسب.فأيران تمتلك علاقات جيدة مع الشام تأخذ بعد الشراكة التي توصف في بعض جوانبها بالاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالمواجهة مع (اسرائيل) ،وعلاقاتها مع العراق جيدة كما اشرنا خاصة في بعدها الاقتصادي.وتلعب ايران دورا محورياً في مواجهة الجماعات المتطرفة وتحديد مستقبل بقائها في سوريا و العراق.ويصف بروكجنز الدوحة ايران بأنها محارب في سوريا.ووجود هذا المحارب على جبهة واحدة يبقي له قوته اما اذا فتحت عدت جبهات فمن الممكن تشتيته واضعافه.وهذا التطبيق انطلق من احتلال الموصل وقضية داعش في العراق الجار الذ يعد وفق اعتبارات الجيوبولتك حدود الامان التي تضمن استقرار ايران اذا كانت مؤمنة.لكن ايران جوبهت بتحدي وهو:انها مضطرة للمواجهة وحدها

---

(١٤) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية السنوية، ٢٠١٠.

١٥ ندوة مركز بروكنجز الدوحة : حول تبعات التقارب في العلاقات الأمريكية-الإيرانية على الشرق الأوسط، يوليو ٢٠١٤.

كدولة اما بقية حلفائها سوريا،العراق الذي كان من الممكن ان يكون حليف قوي لمواجهة الارهاب في حال تم التأسيس لنظامه السياسي على اسس علمية تبتعد عما اراده الامريكان له.وسوريا كذلك تعاني من صراعات ،وهذا ما تخطط له الولايات المتحدة ان تجعل ايران مكشوفة اولا ،وتضخم من توصيف حجم قدرتها حتى تصل الى احيان تمنحها قدرات اكبر مما تمتلك كما فعلت مع الملف النووي .حتى تصنع منها الدولة التي يفرض على كاهلها كل هذه التحديات التي اسست لها الولايات المتحدة في المنطقة وهذا من اسقاطات الاحتواء المتمايز الذي طبقته الولايات المتحدة عبعد العام ١٩٩١.صراع في سوريا واخر في العراق وثالث في اليمن وجبهة حوار دولي في اطار الملف النووي.فضلا عن الموقف الايراني الداعم للقضية الفلسطينية.وهذا يجعل التكلفة الاقتصادية على ايران كبيرة وفي نفس الوقت تتنامى حاجتها لاسواق جديدة وشركاء تجاريين اهمهم العراق بسبب اتساع حجم السوق والوفورات المالية التي يمتلكها العراق بسبب الواردات النفطية فضلا عن القرب الجغرافي . وهذا يبرز لنا اشكالية تعد الشاخص الاكبر الماثل امام الولايات المتحدة بخصوص تضخيم القدرة الايرانية والسعي لاستنزافها عبر عسكرة الصراعات وهو: استخدام ايران لبطاقة التضامن الشيعي في اطار سعيها للمحافظة على استقرار محيطها الاقليمي، اذ ليس لايران مصلحة في سيطرة المجاميع المتطرفة على الحكم في دول جوارها مثلما حصل في افغانستان ابان حكم طالبان.لذلك نجد دعم ايران لكل القوى المعارضة للتطرف مرتكزة في ذلك على التضامن الشيعي.وهنا يبرز لنا تساؤل هل ان المدرك الايراني سيدفعها الى تحمل تبعات التضامن الشيعي الذي من الممكن ان تهدد المشروع الوطني الايراني ام ان هناك حدود سيتوقف عندها الدعم؟ التحدي الاكبر لدعم التضامن الشيعي الذي تتبناه ايران هو التأثير في توجهات المنطقة الاقليمية، حيث تنظر ايران للمنطقة الاقليمية المحيطة بها على انها مفترق للصراع مع التيارات الاصولية المدعية للاسلام.[١٦] ورغم المخاوف التي تثيرها هذه التيارات الا ان ايران لاتريد الاشتباك مع الفكر التقليدي الذي ولدت من رحمه هذه التيارات ثم تغذت بالتطرف حتى تتحول الى خطر هدد حتى الفكر التقليدي الذي ولدت في رحمه. وهذا مخالف الى ما تسعى ايران التأسيس له وهو:توازن استراتيجي بعيد عن تدخل الولايات المتحدة.وتكون ايران هي الشريك الاساس فيه سياسيا واقتصاديا.حيث لازالت ايران أبرع لاعب اقليمي في الشرق الأوسط

[١٦] ميسرة بكور :العلاقات الايرانية الامريكية تحولات دراماتيكية، ،١٥ ابريل ٢٠١٥.
مركز الجزيرة للدراسا– Al Jazeera Centre for Studies

كله، فهي تعرف متي تتقدم وكيف وكذلك كيف تتراجع وأين وهذا يسجل لها في كيفية تعاملها مع الولايات المتحدة والاطراف الدولية.

توقيتها لتحركاتها في الاتجاهين محسوب بذكاء شديد وباحترافية سياسية عالية. وفي مقابل كل خطوة تخطوها ايران للخلف ، تتقدم خطوتين للأمام ، وهي بذلك تكسب دائما أكثر مما تخسر . الايرانيون أساتذة في فن المراوغة وارباك الخصم وافقاده لتركيزه وتحويل انتباهه وجعله ينتهي الي الخيارات التي يخططون لها حتى وان كان خصمهم هو الولايات المتحدة لان الولايات المتحدة لاتمتلك اليت التضامن مع الحليف التي توضفها ايران . فضلا عن قدرة ايران وبراعتها في المراهنة على الوقت فن المراهنة علي الوقت وكسب الجولات بالنقاط وليس بالضربة القاضية كما تفعل الولايات المتحدة.فأيران منذ نهاية حرب الخليج الاولى لم تخض حربا خارج اراضيها ، ومع ذلك فهي في توسع اقليمي مستمر بكل وسائل التمدد والانتشار . لم تتراجع ولم تنكمش ولم تنطوي علي نفسها ولم تصبها عقدة الحرب كما حدث لأمريكا في فيتنام أو افغانستان أو العراق ، فضلا عن أنها نجحت في أن تبقي في صدر المشهد الدولي طول الوقت . تفاوض أقطاب العالم الكبار وتعرف متي تنسحب ومتي ترجع وترجعهم معها . لذا فهي وفق هذه المعاير تمتلك حق ان تكون الشريك الاساس في توازن القوى الشرق اوسطي.وختاما لا بد من الاشارة الى إن

إيران لن تضيع أي فرصة لفرض نفسها أكثر على المسرح الإقليميوالشراكة الاقتصادية اهم الفرص.

المبحث الرابع: البعد المستقبلي

لقد ضمنا مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين مجموعة من التوصيات العلمية التي نأمل ان تضع الاسس الموضوعية لعلاقات اقتصادية اكثر حداثة وفائدة للعراق خاصة في علاقته مع ايران وأهم هذه التوصيات هي :

١ــسعي العراق في اطار الوقت المتاح الى حل جميع الملفات العالقة بينه وبين ايران براعية من المؤسسة الدولية ،حتى لاتكون هناك معوقات على المدى البعيد تحد من فاعلية التعاون بين العراق وايران.ووجود المؤسسة الدولية يعتبر شرط وذلك لان التجربة اثبتت عدم التزام الطرفين بالاتفاقيات الثنائية،لذا الامر يتطلب اتفاقيات ترعاها المؤسسة الدولية.

٢ــسعي العراق الى تفعيل شراكته التجارية مع شركاء تجارين يستطيعون ان يوفروا السلع التي يستوردها العراق من ايران وان تشعر ايران بوجود هؤلاء الشركاء حتى يكون الموقف التفاوضي مع ايران اكثر قوة.

٣ــ سعي العراق الى وضع بروتوكول تجاري مع ايران يكون على مستويين الاول يرتبط بالقطاع العام والثاني بالقطاع الخاص،حيث يضمن هذا البروتوكول تسهيلات متبادلة من الطرفين على كافة المستويات وان يكون هذا البروتكول حزمة واحدة حتى يتمكن العراق من وضع تسهيلات للجوانب التي يمتلك فيها ميزة تنافسية اكبر من ايران ،وفي الوقت ذاته يستطيع استثمار الحصار المالي المفروض على ايران للحصول على تسهيلات اكبر في الجوانب المالية التي سيقدم لايران خدمات مالية وتسهلات اقتصادية تعجز اي دولة اخرى عن تقديمها لها.

٤ــمراعات الاعتبارت السياسية التي من شأنها ان تفضي الى تعاون اكثر فاعلية بين العراق وايران والتركيز على جوانب التعامل التي لاتثير حفيضة المجتمع الدولي، وتضمن حسن الجوار فالعلاقات السياسية تبنى على المصالح الاقتصادية وغياب المصلحة سيجعل اساس العلاقات واهن ومعرض للانهيار.

ان مراعات الشروط الموضوعية سابقة الذكر واستثمارها في اطار البيئة الدولية الراهنة ستمنح العراق فرص تجارية كبرى يستطيع توضيفها في تعامله مع ايران لتحقيق مكاسب اقتصادية.فاذا اردنا توصيف البيئة الدولية والاقليمية للوقوف على خارطة التحالفات الايرانية فالواقع يشير الى الاتي:تمتلك ايران حلفاء اساسيين استطاعة الحفاض على تحالفاتها معهم لاكثر من خمسة عقود وهم "سوريا،حزب الله في لبنان" يضاف لهم انصار ايران في الخليج العربي التي تعتمد على البعد المذهبي في ادارة علاقتها بهم وهم"(الشيعة) في المنطقة الشرقية،(شيعة) البحرين،(وشيعة) عمان" .[١٧]اما العراق فلازالت علاقتها به غير محددة مثلما هي مع سوريا وهذا يمنح العراق فرصة لان يرسم هو طبيعة العلاقة ويحدد ابعادها فالحليف التقليدي سوريا على وشك الانهيار والمجتمع الدولي سائر في عقوباته على ايران.اي ان ايران ستحتاج الى حليف سياسي جديد ورئة اقتصادية تتنفس عبرها لادارة علاقاتها بالعالم الخارجي،وهذا يمنح العراق موقف تفاوضي قوي يزيد على ذلك امتلاك العراق لصمام امان دولي هو اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

٥ـ ان تحقيق التعاون على المدى المتوسط والبعيد بين العراق وايران يكمن في مزيد من التعرف على الاخر والتصحيح التدريجي للانطباعات والآراء الضيقة والانتقائية ،وتبني تطلعات شاملة .

([١٧])محمد سريع القلم: تصورات القوة وتعدد المصالح : السياسة الامنية الاقليمية لايران (من النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره) ص ـ ص ١١٥ ـ١١٦.

٦ـ لقد كان المعنى السياسي للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي على ايران هو اجبار الاخيرة على النظر الى علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة واوربا كحزمة متكاملة ، ومنع ايران من الانتقاء كما تشاء ،في حين ان البديل امام ايران هو العراق ليكون رئتها الاقتصادية . بذلك يستطيع العراق تجاوز الاثار السلبية للعقوبات التي فرضت على ايران . ان فكرة اعتماد الولايات المتحدة واوربا على حزمة من العقوبات السياسية والاقتصادية التي يراها مناسبة حيال ايران ، في مواجهة مجموعة اخرى من قيم ومواقف سياسية مغايرة تخص دولاً في الشرق الاوسط (اسرائيل) تحديداً ، هي فكرة غير واقعية وتعتمد التفكير ذي البعد الواحد ، وبالتالي فقد يبدو من غير المرجح استنباط معيار امريكي اوربي قائم على اساس جغرافي للسلوك السياسي الايراني الخارجي . فالواقع ان جميع الدول المتعاملة مع ايران سيكون لها نصيب من هذه الاثار بأستثناء العراق للاسباب التي حددها البحث .

الخاتمة

يمكن القول ان العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران شهدت تطورات هامة تدفع بأتجاه تنمية تلك العلاقات في ضل توافر ارادة سياسية لدى الطرفين لتنمية هذه العلاقة . تكمل هذه الارادة حاجة ايران الى شريك تثق به ويخرجها من العزلة التي فرضت عليها دولياً بسبب برنامجها النووي لذا فأن حيوية هذه العلاقة اصبحت ضرورة لايران اكثر منها الى العراق ، دون التغاضي عن حاجة العراق للمياه القادمة من ايران كمخرج لتقليل الضغوط التركية على العراق . اما كون ايران ستمثل منفذ استراتيجي لتصدير النفط العراقي فهو امر غير مجدي اقتصادياً على المدى القريب والمتوسط ،فايران ستعاني من عقوبات اقتصادية تحد من طاقاتها التصديرية للنفط الامر الذي سيجعل منها تبحث عن منافذ اخرى لتصدير النفط. فضلاً عن العلاقة بين البلدين قد اخذت بعداً استراتيجياً فايران كانت ولازالت من اكثر الدول التي قدمت الدعم للتجربة السياسية ونظامها الوليد منذ الايام الاولى لتأسيس هذا النظام الامر الذي جعل التعاون بن البلدين حيويا لتجاوز تركت الماضي الذي اخذ بعدا صراعياً بين البلدين ،خاصة وان كلا البلدين يدركان ان البعد المصلحي من التقارب بين البلدين سيفضي الى تنمية التعاون ويوسع هامش المكاسب المتوقعة للبلدين وعلى هذا الاساس فأن معطيات الواقع تشير الى ان مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين سيأخذ طبيعة التعاون اكثر من التنافس او الصراع وهذا يدخل في الاطار ثوابت العلاقات الدولية التي اعتمدها العراق بعد العام ٢٠٠٣.

الملخص

تحتل العلاقات الاقتصادية اهمية كبيرة في حياةالمجتمعات كونها منفذاً لالتقاء الشعوب ووسيلة لتحقيق التنمية . وقد اقترن النمو الاقتصادي بنمو العلاقات الاقتصادية فهي تعبر عن الرفاهية الاقتصادية وتمثل عملية ربط الاقتصاد الوطني مع اقتصاديات البلدان الاخرى ،من خلال التبادل التجاري وتبادل المصالح والمنافع المشتركة فمع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الافراد والجماعات ، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده ،واتسع نطاق التبادل ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية : من حيث ان الدول لا تنتج سائر السلع التي تحتاجها فضلاً عن ان التجارة الخارجية تقوم على توافر المزايا في الاقتصادات المختلفة .وعليه فأن التجارة تعني توسيع دائرة العلاقات والمصالح مع دول العالم الاخرى . وعلى هذا الاساس انطلق العراق الى ارساء اسس تعاون اقتصادي مع دول الجوار منطلقاً منها الى فضاء اقتصادي عالمي اكثر رحابة . خاصة وان صانع القرار العراقي قد ورث بعد عام ٢٠٠٣ اقتصادياً مفرغاً يعاني المديونية ويعتمد المساعدات الخارجية فالواقع الاقتصادي غير متوازن ، وجميع قطاعات الاقتصاد تعاني من حالة الضعف والتشويه وانخفاض كفاءة الاداء. لذاسيركز بحثنا على علاقات العراق الاقتصادية الاقليميةوتحديداً مع ايران.

منطلقتين من أهمية البحث: **ان كلا الدولتين تقعان في محيط جغرافي ذو أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية فليس في العالم منطقة اكثر اهمية من الشرق الاوسط** . ورغم الاهمية التي يحتلها العراق فأن تأريخه السياسي يظهر لنا بوضوح ان الفرص الضائعة في تطوره كثيرة: بسبب اعتماده سياسات بعيدة عن العقلانية والرشاد.

من هنا نجد ان هناك جهداً حقيقياً بذل بعد العام ٢٠٠٣ في الوصول الى انجع الوسائل لإعادة بناء العراق بالاعتماد على عوائد النفط .وعلى هذا الاساس فان علاقات العراق الاقتصادية قد اتسمت بالحراك السريع خاصة مع دول الجوار الجغرافي وبضمنها ايران.وهنا يظهر لنا هدف البحث في بيان كيفية سعي كل من العراق وايران الى تقديم عوامل الالتقاء للمصالح المشتركة، وابراز عناصر التقارب لدى كلٍ منهما. في عالم اضحت المصالح الاقتصادية فيه تلعب الدورالمحوري في تحديد اولويات واهتمامات الدول. وقد انعكست هذه الحقيقة في اسس التعاون الاقتصادي بين العراق وايران.

Iraqi-Iranian economic relations between the foundations of cooperation and its determinants

MD FaiqHassen

Dendritic occupies the economic relations of great importance in the life of communities as an outlet for the confluence of peoples and as a means to achieve development. Economic growth and the growth of economic relations has been accompanied it reflects the economic well-being and represent linking the national economy process with the economies of other countries, through trade and exchange of mutual interests and benefits With the emergence of specialization and division of labor between individuals and groups, exchange economy began to impose his presence, and expanded exchanges to include all sectors of the economy: In terms of countries that do not produce other goods that you need as well as foreign trade is based on the availability of benefits in different economies .uallah the trade means expanding the circle of relations and interests with other countries of the world. On this basis, Iraq began to lay the foundations of economic cooperation with neighboring countries, including a springboard to global economic space more expansive. Especially since the Iraqi decision maker has inherited in 2003 after suffering economically empty shell indebtedness depends foreign aid economic unbalanced, and all sectors of the economy in fact in a state of weakness and distortion performance and low efficiency. So our research will focus on Iraq and regional economic relations with Iran specifically. Mntalegtin of the importance of research: that both countries are located in a geographic area around the importance of economic and political strategy in the world is no more important than the Middle East. Despite the importance that occupied Iraq, the political career shows us clearly that many missed opportunities in its development: because of its reliance away from rationality and Rashad policies. From here, we find that there is a real effort to make after 2003 to reach the most effective means of rebuilding Iraq relying on oil revenues .ually this basis, Iraq's economic relations have been characterized by rapid geographical mobility, especially with neighboring countries, including Aaran.ohna shows us the goal of research in a statement How to seek both Iraq and Iran to submit to meet the common interests of the factors, and highlight the elements of convergence with each other. In a world that has become the economic interests of the Alldormahora play in determining the priorities and concerns of countries. This fact was reflected in the foundations of economic cooperation between Iraq and Iran.